المصدر : الاهـرام
التاريخ : ٧ اغسطس ٢٠٠١

بلجيكا منقسمة حول دور المحاكم في قضايا الجرائم ضد الإنسانية

بروكسل - أ.ش.أ: تنقسم الأوساط السياسية والفكرية فى بلجيكا حاليا بين مؤيد ومعارض لاستمرار قانون عام ١٩٩٣ الذى يعطى صلاحيات عالمية للمحاكم البلجيكية تؤهلها للنظر فى قضايا جرائم الحرب، وكذلك الجرائم المرتكبة ضد الانسانية والابادة الجماعية بعد تعديله فى عام ١٩٩٩ بدون اجراء تعديلات تحد من آثاره على الدبلوماسية البلجيكية.

وترى بعض هذه الأوساط أن هذا القانون الذى تمت من خلاله أخيرا محاكمة أربعة متهمين روانديين بارتكاب جرائم ضد الانسانية فى عام ١٩٩٤ وادانتهم ثبت أن أعباءه المالية والادارية كبيرة بالنسبة للمحاكم الوطنية علاوة على ارتفاع فاتورة الأمن الداخلى والخارجى لحماية الشهود ومقار السفارات والقنصليات فى الخارج.

ونوهت بأن الحكومة البلجيكية تحملت نفقات المحاكمة التى استمرت عدة أسابيع علاوة على نفقات ما يزيد على ١٧٠ شاهدا من بينهم ٥٠ شاهدا حضروا خصيصا من رواندا للمشاركة فى المحاكمة.

وأشارت الأوساط السياسية إلى أن الآثار السياسية والاقتصادية لهذا القانون على بلجيكا كبيرة للغاية، ففى الوقت الذى كانت تسعى فيه بلجيكا للقيام بدور نشيط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط بصفتها رئيسا للدورة الحالية للاتحاد الأوروبى تسببت الشكاوى المقدمة من مجموعة من الفلسطينيين الناجين من مذبحة «صبرا وشاتيلا» ضد أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلى فى الغاء الأخير لزيارته المقررة لبروكسل واتهامها من خلال وسائل الإعلام الإسرائيلية بمعاداة السامية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية